مخطوطات مكتبة الملك عبد الله بن عبد العزيز

مخطوطة

شرح الأمثلة المختلفة

المؤلف

مجهول

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

جامعة ام القرى - مكة المكرمة
UMM AL-QURA UNIVERSITY MAKKAH
عمادة شؤون المكتبات
قسم المخطوطات
٤٧٩٤

شرح الأمثلة المختلفة

اعلم ان همزة القطع ثمانية الاول همزة باب الافعال والثاني همزة نقل الكلام من الضياع نحو اضرب والثالث همزة احذ والرابع همزة الاستفهام نحو ازيد قائم والخامس همزة تجمع نحو افعال والسادس افعل التفضيل والسابع همزة الجلالة اذا كان منادى يا الله والثامن همزة صيغة المثنية نحو احمدان

ثمت دیدم عاقبت سلدم قلم
جوف بلی محنت جکوب کوردم الهه

مصنف الامثلة المختلفة حضرت علي كرم الله وجهه
سيد احمد بن مصطفى الشهير بالبلا
على الامثلة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى جعل الامثلة ميزان العلوم العربية وصيرها معيارا صحيحا لمثال المعارف الادبية
والصلوة على رسوله محمد المضاعف بالقوة النبية وعلى آله اللفيف مع صحبه المقتبسين منه عوارف
الحسبية امّا بعد فيقول عبد المضموم رايه بالكسر سروري المفتوح عليه باب النقض والقصد قد
كتبت فى اوايل الشباب حين كون من عداد الطلاب شرح الامثلة المختلفة لبعض الاخية المؤتلفة
وقد ضاع منى نسخة صورية ولم يتوجه قلبى الى نسخ نسخة ومضى على زمان الحال ولم اكن متوجها
اليه فى الاستقبال حتى عرض على بعض الاهالى صورة نسخة الممسوحة واراد النسخ واصلاح المنسوحة
فقصدت الى اصلاح المنسوحة فقصدت الى اصلاح المكتوب وتصحيح الاسلوب لئلا يبقى مهموزا واجوف
وعند معتل العين اضعف وضممت الى ما فيه نبذا من الفوايد ونضمت فى سلك بعض الفوايد ليكون
مجموعه شافية فى اصول الصرف كافية فالآن اشرع فى الشرح البيان متوكلا على الملك المستعان مورّدا
عبارة المصنف بعينها واوايا من منبع المعانى وعينها الامثلة جمع مثال وهو مصدر من المفاعلة بمعنى
المفعول لان المذكور ههنا هو الموزون لا الوزن فان قيل الامثلة جمع قلة وهو يستعمل فيما دون
العشرة والمذكور ههنا زايد عليها قلنا كل واحد من الجمعين يستعمل فى موضع آخر كما حقق فى موضعه
او المراد بالمذكور ههنا الواحد بالواحدة النوعية فيناسب القلة او الجمع المحلى باللام يخرج عن حد
القلة هكذا قيل فى نظايرها وفى كل واحد من الاجوبة شيء وهو ان ما ذكر من الوجوه يكون مجوزا
لا مرجحا للاختيار جمع القلة والاحسن ان يقال المعلوم المستفاد من المذكور ههنا قليل بالنسبة الى
المعلوم المستفاد من سايل الفنون والتنبيه عليه اختير جمع القلة المختلفة ضد المطردة والفقهاء
يفرقون الاختلاف والخلاف بان الاول ما يكون الطريق مختلفا والمقصود واحدا والثانى ما يكون
كل منهما مختلفا وقيل بالعكس نصر فعل ماض ومعنى الفعل مجموع الحدث والزمان والنسبة الى الفاعل
ووقوعه مسندا انما هو باعتبار الحدث لا باعتبار المجموع وههنا اشكال وهو ان الفعل اما للفظ
او المعنى لا سبيل الى الاول لانه اسم كما هو المشهور ولا الى الثانى لان الفعل قسم من الكلمة التى هى
من مقولة الالفاظ لا يقال ان الفعل هو اللفظ باعتبار المعنى لانا نقول اسمية الاسم ايضا باعتبار
دلالة اللفظ على المعنى فلا يدل ذلك على الفعلية والجواب الصحيح ان يقال ان لفظ نصر باعتبار

احدهما

قد قيل يستعمل فى ما فوق العشرة
جمع الكثرة يستعمل فى ما تحت العشرة
وجمع القلة يستعمل فى ما فوق العشرة
وهذا اعتراف فى موضع آخر كما حقق فى موضعه
الجواشى

احد دلالة مجموع مادته اى النون والصاد والراء هيئته على لفظ والآخر دلالة مجموع المادة
والهيئة على معناه فبالاعتبار الاول اسم وبالاعتبار الثانى فعل فان قيل فيلزم دلالة الشيء على نفسه
قلنا التغاير كاف فى امثاله لان الدال معتبر بعنوان كونه دالا والمدلول معتبر بعنوان كونه مدلولا فافهم
واحفظ فانه نفيس وبقى ههنا شيء وهو انه لم اخص هذا اللفظ الموزون مع ان الوزن ما يكون مركبا
من الفاء والعين واللام لعموم لفظه ومعناه فلم لم يورده او مثله لا يقال ان تخصيصه لامور احتمت
فيه وهى كونه من باب الاول وكونه صحيحا وكونه متعديا لانا نقول ما ذكر من الامور يوجد فى غيره
ايضا فالاحسن ان يقال انه من النصرة فيهما اليمن فان قيل لم يذكر فاعله ظاهرا قلنا لعدم تعلق الغرض
بنسبته الى الفاعل البارز بخصوصه فاكتفى بالمستتر ويجوز ان يعتبر مبهما كما يدل عليه المعنى واما عدم اعتبار الضمير المستتر
فاعلا له اصلا فلا اصل له فما عرفت معنى الفعل وما يتفرع عليه فاعلم ان الماضى فى اللغة السابق وفى الاصطلاح ما دل باصل الوضع
على زمان قبل زمانك وقدم الماضى على المضارع وهو نصر وتجرده عن الزيادة مع مادته ومعناه للتقدم فان قيل لم يجعل
نصر مضارعا وينصر ماضيا قلنا لان المضارع فرع الماضى باعتبار المدلول لتقدم معنى الماضى والمزيد فيه
عليه فرع المجرد فاعطيا ما هو حقهما وانما قدمهما على المصدر وهو نصرا مع انه اصل لهما
الى انهما قد يعملان فيه فقدم العامل فان قيل لم اعتبر جهة اصالة الفعل فى العمل ولم يعتبر جهة اصالة
المصدر فى الاشتقاق مع ان علم الصرف مباحث عنه قلنا رعاية الارتباط المعنوى بين ما جمع من الامثلة
امر مهم مهما امكن ولا دخل للاشتقاق فيه فاعتبر العمل لان الارتباط المعنوى لا يحصل الا به يعنى انما اعتبر
جهة الاصالة الفعل لان اصالته فى العمل متفق عليه بين البصريين والكوفيين بخلاف اصالة المصدر فى الاشتقاق
لانه مختلف فيه بينهما فاذا قدم الفعل حصل الارتباط المعنوى فان قيل ما القرينة الدالة على اعتبار كون
الفعل عاملا قلنا القرينة الدالة ذكر المصدر منصوبا لا ساكنا لانه اذا لم يكن معمولا لا يذكر ساكنا والمصدر
فى اللغة هو الموضع الذى يصدر عنه الابل وفى الاصطلاح اسم الحدث الجارى على الفعل وعرفه بعضهم بانه الاسم
الذى اشتق منه الفعل فان قيل لم قدم مصدر على اسم الفاعل والمفعول قلنا لانهما مشتقان من المضارع وبواسطته
فى المصدر مع انه لا يوجد فيهما اصالة اخرى كما وجدت فى الفعل فهو ناصر اسم فاعل وهو لغة ظاهر وفى
الاصطلاح اسم مشتق من المضارع لمن قام به الفعل بمعنى الحدوث وعرف بعضهم بانه اسم مشتق لذات من فعل
ويجرى على فعله واعلم ان معنى اسم الفاعل وغيره من الصفات مجموع حدث النسبة والذات المبهمة فتارة

اى يعمل عمل فعله المعلوم

يعتبر الحدث فيجعل مسندًا وتارة يعتبر الذات فيجعل مسندًا اليه واما باعتبار مجموع النسبة والذات
فلا يقع مسندا ومسندا اليه فان قيل لم قدم اسم الفاعل على اسم المفعول قلنا لان الفاعل لازم لكل
فعل دون المفعول اولان الفاعل موجد الفعل غالبا والمفعول ما يقع عليه الفعل والايجاد قبل الوقوع
اولان الفاعل مشتق من المعلوم والمفعول مشتق من المجهول والمعلوم مقدم على المجهول اولان الفاعل
عمدة والمفعول فضلة وكذا اسمهما اولان الفاعل بمنزلة العلة اولانه اكثر تصرفا فان قيل لم الى
بكلمة هو في اسم الفاعل وكلمة ذاك في اسم المفعول مع انها لا دخل لهما في المشابهة قلت للتنبيه
على ان الاصل في استعمال الصفات سبق موصوفاتها اولئلا يلتبس اسم الفاعل باسم المفعول في المزيدات
في الصورة فان قيل لا التباس في الثلاثي المجرد لانه صيغتهما متغايران فيه قلنا حمل الثلاثي على
المزيدات فان قيل الثلاثي اصل والمزيدات فرع والاصل لا يحمل عليه فكيف يحمل الاصل على الفرع قلنا
المزيدات كثيرة والثلاثي قليل والقليل يحمل على الكثير ويتبعه فان قيل فلم الى بالفاء في فهو قلنا
الفاء تفريعية دالة على ان اتصاف الفاعل بالفاعلية عقيب صدور الفعل منه اولان الماضي والمضارع و
المصدر اصله وهو فرع لهما لان اسم الفاعل مشتق من المضارع وهو مشتق من الماضي وهو مشتق من المصدر
فيكون الكل اصلا له اما بالذات او بالواسطة فان بالفاء لمشعار اللفرعية وسمعت بعض الاستاذ
انه قال انما الى بكلمة هو لئلا يلزم عطف المفرد على الجملة وكذلك ذاك ومتصور وانما عطف
بالفاء دون غيره اشعارا للتفريع والتعقيب منصور فان قيل لم ذكر اسم الاشارة هنا دون
الضمير قلنا لئلا يلزم تفكيك الضمير واشار بذاك الى ما فهم من احد الفعلين المتقدمين
المفعول او الى ما فهم من كل واحد منهما على سبيل البدل فان قيل لم لم يعكس امر الضمير واسم الاشارات
قلنا لان الضمير اعرف والاعرف اشرف فاعطى الشريف وهو الفاعل اولان بين الفاعل وبين ما هو
مناسبة لان هو ضمير مرفوع والفاعل ايضا مرفوع فاعطى لفظ هو لحكم بخلاف المفعول فانه لا
مناسبة بينه وبين هو اولان بين ذاك وبين المفعول مناسبة في ذاك مشابهة بكاف
ادعوك وهو منصوب وسمعت عن بعض الاساتذة انه قال انما الى بكلمة هو وذاك لئلا يلتبس
اسم الفاعل والمفعول في الصيغة المشتركة نحو فعيل وفعول مع انهما من الثلاثي ولئلا يلزم الالتباس
بين المفعول والمصدر في مثل باكيم المفتون وبهذا الجواب يندفع ما يقال من ان كلمة هو يكفي للفرق

بينهما

بينهما فلا حاجة الى ذاك فان قيل لم اخر اسم الفاعل والمفعول عن الفعلين قلنا لكون الفعل سببا
لفاعلية الفاعل ومفعولية المفعول فان قيل لم اخر عن المصدر قلنا لكونه اصلا لهما فان قيل
لم قدمهما على سائر المشتقات قلنا لكون مفهومهما وجوديا بخلاف الجحد والنفي والنهي ولان
الفاعل كالجزء من الفعل والمفعول بناسبه لانه يقع مقام الفاعل بخلاف اسم الزمان والمكان والآلة فان
قيل ما هو كالجزء من الفعل هو فاعل الفعل لا اسم الفاعل والاول اعم من وجه قلنا لما كان فاعل الفعل
كالجزء من الفعل جعل اسمه مثله وقد يقع اسم الفاعل فاعل الفعل وهذا القدر كاف لم ينصر ماذكر
المصر الفعل الوجودي ومصدره واسم الفاعل ومفعوله شرع في ذكر الفعل العدمي فان قيل لم قدم الوجودي
قلنا لتقدمه في التصور ولشرفه واعلم ان لم ينصر جحد مطلق والجحد في اللغة الانكار وفي الاصطلاح
نفي الكلام في الزمان الماضي مطلقا اي سواء استمر او لم يستمر فان قيل لم قدمه على لما ينصر قلنا
لان في لما ينصر زيادة في اللفظ والمعنى فهذا كالاثنين بالنسبة الى الواحد لما ينصر وهو جحد مستغرق
فالفرق بين له ولما ان لم تقلب معنى المضارع الى الماضي وتنفيه ولما كذلك الا ان في لما استغراق نفي
الفعل من الماضي الى الحال تقول ندم ادم ولم ينفعه الندم اي عقيب الندم ولم يلزم استمرار عدم النفع الى
وقت الاخبار لان زيادة معنى لما بزيادة ما لان اصل لما لم زيدت عليها ما وادغمت الميم الاولى في الثانية
فصار لما ويختص ايضا لما بجواز حذف فعله نحو ندم زيد ولما اي لما ينفعه الندم لان ما ايدة ناب
مناب الفعل وقد جاء حذف الفعل في لم شاذا للضرورة الشعرية كقوله واحفظ وديعتك التي استودعتها
يوم الاغيلمة وصلت وان لم اي وان لم تصل ولما مشترك بين كونه اسما وبين كونه حرفا الا انه اذا
كان اسما فهو مخصوص بالمضارع فان قيل لم قدم لم ينصر على ما ينصر قلنا لان لم ولما لنفي الماضي وما لنفي
الحال والماضي مقدم على الحال ما ينصر انما قدمه على لا ينصر لان ما ينصر لنفي الحال ولا ينصر لنفي الاستقبال والحال
مقدم على الاستقبال لن ينصر فان قيل ان لا ولن تنفيان الاستقبال فلم قدم لا ينصر على لن ينصر قلنا لان لا
ينصر لنفي الاستقبال ولن ينصر لتأكيد نفي الاستقبال فمعنى لن كالمتعدد لدلالته على نفي الاستقبال والتأكيد ولا
كذلك لا لدلالته على نفي الاستقبال فقط والواحد قبل المتعدد ولان لن في الاصل لا ان في احد الرواتين
عن الخليل فحذفت همزة ان لكثرة استعمالها والف لا ايضا للتخفيف اولا التقاء الساكنين ثم وصل اللام
الى النون فصار لن فهو مركب ولا يسبط والبسيط مقدم على المركب واعلم ان المصنف لما ذكر الافعال

ولما ينصر صح

الاخبارية شرع في الانشائية حيث قال لينصر وهو امر الغايب وهو لطلب الفعل من الغايب
فان قيل لم قدم الافعال الاخبارية على الانشائية قلنا لان معان الاولى معلومة الثبوت ومعان
الثانية غير معلومة الثبوت فان قيل معنى المضارع اذا اريد به الاستقبال غير معلومة الثبوت ايضا
قلنا الاصل في استعمال المضارع ان يعلم المستعمل ثبوت معناه في الزمان الآتي بقرينة او دليل غاية ما في
الباب انه لم يثبت بعد خبر فيه لكنا لا يخفى اولا ان معنى الاخبار وجودي وهو احتمال الصدق والكذب
ومعنى الانشاء عدمي وهو عدم احتمال الصدق والكذب فان قيل لم قدم امر الغايب على نهي الغايب قلنا
لان مفهوم الامر وجودي ومفهوم النهي عدمي لا يقال فالمناسب ان يقدم امر الغايب على نفي الاستقبال
والحال لما ذكر من التعليل ولان لام الامر مشارك للم ولما في الجازمية لانا نقول نفي الحال ونفي الاستقبال
مناسبان للمحدد المطلق والمستغرق في الاخبارية وامر الغايب يخالفهما لانه انشاء والاولى
ان يذكر مع اخواته في الانشائية فتدبر لا ينصر وهو نهي الغايب فان قيل لم قدم امر الغايب ونهي
الغايب على امر الحاضر والنهي الحاضر قلنا لان صورة المضارع باقية في الغايب او الامر الغايب
معرب بالاتفاق او لان الغايب مقدم على المخاطب في الماضي والمضارع في الامثلة المطردة فان قيل
لم قدم الغايب على الحاضر فيهما قلنا لان الخطاب انما يكون في الماضي بالزيادة نحو نصرت دون الغايب
نحو نصر ومارنيد فيه مؤخر عما لا زيادة فيه وحمل المضارع على الماضي انصر امر حاضر وصيغة
مغايرة لصيغة الامر الغايب لا تنصر نهي حاضر ذكره مستقلا مع ان صيغة متحدة بصيغة
الغايب اتباعا لامره منصر لما ذكر الافعال الكثيرة الاستعمال وبعض الاسماء المشاركة اياها
في كثرة الاستعمال شرع في ذكر سايرالاسماء فبدء باسمي الزمان والمكان لكونهما من لوازم
الفعل وهذا يورث اولوية القران واعلم ان لفظ منصر مشترك بين الثلث التي هي الزمان والمكان
والحدث ويسمى باعتبار الاول اسم الزمان وباعتبار الثاني اسم المكان وباعتبار الثالث المصدر الميمي
واذا اريد به احد هذه المعاني لا يراد الآخران والحاصل انه بمنزلة ثلثة الفاظ فرد واحدة ذكره
نظرا الى وحدة اللفظ فافهم فان قيل لم ذكر ههنا منصر وهو باعتبار الحدث ينبغي ان يذكر
مقارنا لمصدر السابق قلنا لما كان باعتبار كونه مصدرا ميميا متحدا في اللفظ باعتبار كونه اسم الزمان
والمكان ومجانسا لاسم الآلة خطا ذكره ههنا وقد جرت عادة ائمة الصرف على تقديم اسم الزمان

في العنوان

في العنوان وعلى تقديم بيان احوال اسم المكان وتعريفه واحالتهم على المكان في بيان الزمان
فان قيل ما وجه ذلك قلنا اما الاول فلدفع توهم من يتوهم ان الصيغة حقيقة في المكان مجاز في
الزمان واما الثاني فلان لفظ المكان مفعل اذ اصله مكون او لكثرة استعماله فاسم المكان اسم
اشتق من يفعل لمكان وقع فيه الفعل فان قيل لم قدم اسم الزمان والمكان على اسم الآلة وهو منصر
بكسر الميم قلنا لقلة استعماله لعدم لزومه لجميع الافعال لانه لا يبنى منها الافعال اللازمة وعرفوه
بانه اسم مشتق من يفعل للآلة واعترض عليه بان فيه دورا لذكر الآلة في التعريف واجيب بان
المعرف لا من حيث انه مضاف والاضافة لتعيين المضاف الذي هو الكلام فان قيل فالمحدود باق لان الكلام
جزء من التعريف قلنا المعرف هو الاصطلاحي وما في التعريف هو اللغوي واجاب بعض المشائخين
عن اصل السؤال بانه عرف الآلة الاصطلاحية باللغوية وقيل عليه لا معنى في الاصطلاحي للآلة
بل لها معنى في اللغة واما اسم الآلة فله معنيان فانه لغة يتناول نحو الابرة والسيف ولا يتناولهما
الاصطلاحي فافهم وقد يجيء اسم الآلة على مفعال نحو مقراض وعلى مفعلة بكسر الميم نحو مكحلة وقد يجيء
بضم الميم والعين نحو المسعط والمنجل نصرة بفتح النون بناء مرة نصرة بكسر النون بناء النوع فان
قيل لم قدم الاول على الثاني قلت لخفة الفتح وهما مصدران ذكرا ههنا لقلة استعمالها ولم يقدما على
اسم الآلة لمجانسة لا يسمى الزمان والمكان خطا لما سبق ولم يقدما ايضا على اسم الزمان والمكان لان
لزومها للافعال يقتضي القران كما مر والمرة والنوع ليسا كذلك فان قيل انهما يدلان على الحدث وهو
داخل في مفهوم الفعل فذكرهما بمقارنة الفعل اولى قلنا المقصود الاصلي من اتحاد هذين اللفظين معنى المرة
والنوع فقط فلا عبرة بدلالتهما على الحدث واما كونهما ههنا منصوبين كما هو المشهور والتنبيه على
وقوعهما في الاكثر مفعولا مطلقا والتعليم بقرأة النصب الفاء كونهما كذلك الى سمع المعلم حتى يتعود به واعلم
ان الفعل الذي يراد به بناء المرة والنوع لا يخلو اما ان يكون ثلثيا او لا فان كان ثلثيا فلا يخ اما ان يكون
في مصدره التاء او لا فان لم يكن فيه التاء اي الثلاثي المجرد الذي لا تاء فيه فالمرة منه على فعلة بالفتح نحو
شربت شربة والنوع منه على فعلة بالكسر نحو قعدت قعدة وان كان في مصدره التاء فبناء المرة والنوع
على مصدر مستعمل والفارق بينهما الوصف والقرينة نحو نشدت نشدة واحدة ونشدة لطيفة
فالاول للمرة والثاني للنوع واما الباقي وهي التي من المزيد فيه والرباعي المجرد فان لم يكن في المصدر تاء

ط وهو وضع ليدل على الهيئة
على فهو ما وضع ليعمل ليدل على كيفية الحدث

فبناء المرّة والنوع هو المصدر المستعمل بزيادة التاء نحو اعطاءةً ودخراجة والفارق بينهما هو القرينة
ايضه وان كان في المصدر تاء فبناء المرّة والنوع ذلك المصدر يتبع لفظ الواحد ونحو لمنعانة ودخرجة
واحدة او حسنة واما قولهم اتية اتيانية ولقية ولقاة فشاذ فان القياس اتيّة اتيّة ولقية القية
لانهما ثلاثيان مصدرهما اتيان ولقاء واعلم ان بناء المرّة والنوع ليسا بمشتقين لانهما مصدران
ان صاحب المفصل قسم المفعول المطلق الى مبهم ومحدود واراد بالمبهم ما يدلّ على ما يدلّ عليه الفعل فيفيد
التأكيد نحو ضربت ضربا وبالمحدود ما يدلّ على امر زائد على ما يدلّ عليه الفعل فيفيد غير التأكيد اى المرّة و
النوع نحو ضربت ضربة وقعدت جلسة ففهم منه ان بناء المرّة والنوع مصدران مخصوصان يجئ
منهما التثنية والجمع ما سبق عليه من الاسماء فان قيل هي مبالغة اسم الفاعل فيجب ذكرها معه رعاية للتناسب
الادلّة قلنا بعد ملاحظة الادلّة السابقة الدالة على سبق ما سبق لا ورود لهذا السؤال على ان المقصود
الاصلي من اشتقاق هذه الصيغة انما هو معنى المبالغة فلا عبرة بدلالتها على معنى اسم الفاعل فبالنظر الى حصول
امر زائد عليه الحقت بالاسماء التي يراد بها المعاني الزايدة على اصل المعنى فافهم فان قيل هذه الصفة
من الصفات كاسم الفاعل والمفعول فلم يذكر الموصوف مثل هو وذاك ايضه قلنا الاكتفاء بالتنبيه السابق
في اسم الفاعل والمفعول واعلم ان صيغة المبالغة قد تبنى من المزيد فيه على ما تبنى من الثلاثي نحو دراك
من الادراك وحساس من الاحساس ورشاد من الارشاد وقد تؤخذ من الاسماء لاهل ذلك المعنى
نحو جمال وحمار وبغال ولكاع وفكاع وسكاع من الجمل والبغل والحمار واللحم والتكين نصير لهم
تصغير فان قيل لم اخره عن صيغة المبالغة قلنا لقلة استعماله بالنظر اليها ولصغرها وكبرها كما
لا يخفى وهذا تصغير المصدر واما غيره فلا بدّ من ذكره والتصغير مذكور في شرحنا للمراح والبيان
الاجمالي ههنا ان الاسم اذا اريد تصغيره يضمّ اوله ان لم يكن مضموما ويفتح ثانيه ان لم يكن مفتوحا
وتلحق الياء الساكنة ويكسر ما بعد الياء في الاسم الذي على اربعة احرف نحو جعيفير ولا يصغر الا الثلاثي
والرباعي تقول في الاول فعيعيل وفي الثاني فعيعيلان ويصغر جمع القلة على بنائه نحو اكيلب في تصغير
الكلب واجيمال في تصغير اجمال واما جمع الكثرة ففي تصغيره مذهبان احدهما ان يردّ الى واحده
فيصغر عليه ثم يجمع على ما سيتوجيه من الواو والنون والالف والتاء فانك ترد غلمان الى غلام

ودورٍ الى دارٍ وتصغيره على غُلَيِّم ودُوَيْرٍ ثم جمع على غليمون وديرات والثاني ان يردّ
الى بناء جمع قلة مفرده ان كان لمفرده جمع قلة ثم تصغيره جمع قلة تقول في تصغير غلمان غليمة
فانك ترده الى غلمة ثم تصغيره وتقول في تصغير دورٍ اديرٍ فانك ترده الى دوَيْرٍ ثم تصغيره فان
لم يكن له جمع قلة تعيّن رده الى وحده ثم جمع السلامة واذا عرفت هذه القاعدة في بحث التصغير
اجمالا فاعلم ان تصغير اسم الفاعل نُوَيْصِر بضم النون وفتح الواو وسكون الياء وكسر الصاد وتصغير
اسم المفعول مُنَيْصَر بضم الميم وفتح النون وسكون الياء وكسر الصاد وتصغير اسم الزمان والمكان والمصدر
الميمي واسم الآلة مُنَيْصِر كتصغير اسم المفعول الا انه ليس فيه ياء ثانية وتصغير بناء المرّة والنوع
نصيرة بضم النون وكسرها كتصغير المصدر الا انه في آخره تاء مع فتح ما قبلها وتصغير المبالغة كاسم
الفاعل نُصَيِّر بضم النون وفتح الصاد الاولى وسكون الياء وتصغير اسم المنسوب كتصغير المصدر
بزيادة ياء النسبة في آخره نحو نصيريّ ولا يجئ في غير ما ذكر الا على سبيل الشاذ نحو اصيغير
وفي تصغير اسم التفضيل لان اصغر يدلّ على الزيادة في الصغر فلا حاجة الى التصغير واحيسنة
في تصغير فعل التعجب لان الفعل لا يصغّر وصفة بالصغر نضرى اسم منسوب وهو اسم آخره ياء
ياء مشددة مكسور ما قبلها والتفصيل مسطور في شرحنا للمراح فان قيل لم اخره قلنا الان في
الحقيقة مركب من لفظين فافهم ٥ انصر اسم التفضيل وهو مشتق من فعل الموصوف بزيادة على
غيره وهو لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اذا استعمل بمن والمراد بالزيادة على الغير الزيادة في المصدر المشتق
منه والتفصيل مشروح في شرحنا للمراح فان قيل لم اخره قلنا الان في معناه تعددا وفي لفظ احتياجا
الى الغير في الاستعمال اذ لا يجوز استعماله الا باللام او الاضافة حالة التعريف او بمن حالة التنكير ظاهرة
او مقدرة نحو زيد الافضل وافضل الرجال وافضل من عمرو واما سبق فليس كذلك لانه في حكم لفظ
واحد فان قيل ما الفرق بين التفضيل والمبالغة مع انهما للزيادة على اصل الفاعل قلنا يلاحظ في التفضيل
نسبة بين الشيئين زيادةً ونقصانًا وقوةً وضعفا نحو افضل من عمرو ولا يلاحظ في مبالغة النسبة
بين الشيئين بل يلاحظ فيها معنى القوي بدون النظر الى الغير نحو زيد علامة ما انصره فعل تعجب وهو
ما وضع لانشاء التعجب وهو غير متصرف اى لا يجئ منه المضارع والامر والنهي وغيرها ولا يثنى ولا يجمع
كنعم وبئس وعسى فما نكرة بمعنى شيء مرفوعة محلا على انه مبتدأ عند الخليل والجملة بعدها اعني الفعل

اى لفظ ما في ما انصره